جمعية نقاطع

صراعات الحرية والقمع

تقرير رصدي عن الاعتقالات ذات الطابع السياسي
في الفترة الممتدة منذ شهر فيفري إلى نهاية شهر
ماي من سنة 2023

صراعات الحرية والقمع

تقرير رصدي عن الاعتقالات ذات الطابع السياسي في الفترة الممتدة منذ شهر فيفري إلى نهاية شهر ماي من سنة 2023

إعداد

جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات

جوان 2023

info@intersection.uno

www.intersection.uno

creative commons

المحتويات

مقدمة: 4
منهجية: 4
الاعتقالات على إثر قضية التآمر: 5
إيقاف الإعلامي وصاحب إذاعة موزاييك نورالدين بوطار في قضية التآمر: 6
السياسيين المعتقلين فيما عرف بقضية '' التآمر على أمن الدولة '': 6
خيام التركي: 7
عبد الحميد الجلاصي: 7
غازي الشواشي: 7
شيماء عيسى: 8
عصام الشابي: 8
رضا بالحاج: 8
الأزهر العكرمي: 8
جوهر بن مبارك: 9
إيقاف القاضيان الطيب راشد وبشير العكرمي: 9
الإيقافات التي طالت نشطاء على خلفية الرأي والتعبير: 10
إيقاف بسبب الكتابة على الجدران: 10
إيقاف راشد الغنوشي والحكم عليه بالسجن لمدة سنة: 11
إيقاف لعدد من المسؤولين السابقين في قضايا فساد إداري ومالي: 11
خاتمة: 12

مقدمة:

بداية من 11 فيفري الماضي شهدت تونس حملة اعتقالات واسعة، استهدفت سياسيين ورجال أعمال وإعلاميين من خلفيات مختلفة يجمعهم معارضة مسار 25 جويلية 2021، ومعارضة القرارات المتخذة من قبل الرئيس قيس سعيد وحكومته. حيث وقعت هذه الاعتقالات بناء على أذون قضائية من النيابة العمومية في قضايا مختلفة أهمها ما سميت بقضية "التآمر" والتي لازال عدد المتهمين فيها غير محدد، حيث صدرت بطاقات إيداع بالسجن في حق 8 قياديين بأحزاب وائتلافات سياسية. علاوة على التحقيق مع عدد من رجال أعمال وشخصيات أخرى في ذات القضية.

بالإضافة إلى هذا قامت جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات برصد إيقافات أخرى قامت بها السلطات التونسية حيث تم اعتقال عدد 2 قضاة. وعدد 17 من السياسيين والبرلمانيين السابقين ووزراء سابقين، على إثر تهم متفرقة وجهها لهم القضاء إلى جانب إيقاف قيادات أمنية سابقة من أجل التحقيق معهم في جملة من التهم المنسوبة إليهم. كما تم إيقاف 3 نشطاء سياسيين من أجل ممارستهم لحقهم في التعبير عبر كتابات جدارية تضامنًا مع أحد الموقوفين. وتتواصل الإيقافات في شهر مارس وأفريل حيث اعتقال قياديين من حركة النهضة رفقة رئيس الحركة راشد الغنوشي الذي حوكم بعدها بسنة سجنا وغرامة مالية.

ويشير هذا التقرير إلى عدد الاعتقالات ذات الطابع السياسي والتي استهدفت معارضين/ات للنظام الحاكم، والتي تم رصدها من قبل جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات والتي بلغت37 حالة في الفترة الممتدة من شهر فيفري إلى غاية آخر شهر ماي من سنة 2023. كما يهدف هذا التقرير إلى كشف الانتهاكات التي ارتكبتها الدولة التونسية تجاه الأشخاص الذين تم إيقافهم بطرق تعسفية، ومحاكمتهم بإتباع إجراءات منافية لمبادئ المحاكمة العادلة.

منهجية:

في سياق إعدادها لهذا التقرير، قامت جمعية تقاطع برصد الإيقافات السياسية في الفترة الممتدة من 1 فيفري 2023 إلى غاية 31 ماي 2023. حيث اعتمدت جمعية تقاطع على معلومات مثل التصريحات الرسمية والندوات الصحفية لهيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في قضية التآمر وعدد من المقالات الصحفية. كما قامت جمعية تقاطع بالتواصل محامين فيما يهم الإيقافات التي تهم النشطاء السياسيين الذي تم إيقافهم على خلفية التعبير. وتم تجميع كل هذه البيانات في قاعدة بيانات مفتوحة للعموم. ويهدف هذا التقرير إلى الإشارة إلى الملاحقات القضائية والإيقافات التي شملت رجال أعمال، سياسيين.ات نشطاء وناشطات وإعلاميين ومسؤولين سابقين بالدولة الذي تعلقت بهم جملة من القضايا.

الفئات المستهدفة من الإيقافات

توزيع الاعتقالات السياسية

منذ فيفري 2023 الى حدود ماي 2023

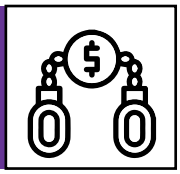

إيقـــاف على خلفيـــة تهـم تتعلق بفساد مالي وإداري **08**

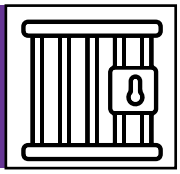

إيقاف على خلفية قضية التآمر على أمـــن الدولـــة **15**

إيقـــاف علـــى خلفيـــة قضـــايا أخـــرى **12**

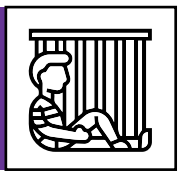

إيقـــاف علـــى خلفيـــة غيـــر معلومـــة **02**

الاعتقالات على إثر قضية التآمر:

في تاريخ 11 فيفري 2023 انطلقت حملة من الاعتقالات لمجموعة من السياسيين بلغ عددهم 8 معتقلين بالسجن. ورجل الأعمال كمال اللطيف وصاحب إذاعة موزاييك نورالدين بوطار، وانطلقت هذه القضية إجرائيًا، بمراسلة وجهتها الوحدة الوطنية للبحث في جرائم الإرهاب والجرائم المنظّمة والماسّة بسلامة التراب الوطني إلى وزيرة العدل ليلى جفال، بتاريخ 10 فيفري 2023. وذلك طبقا لما صرحت به هيئة الدفاع في ندوة صحفية لها تعود لتاريخ 15 مارس 2023. وتضمنت المراسلة جملة وحيدة فقط، نصّها: "بلغ إلى علمنا أن عددا من الأشخاص بصدد التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي". لتقوم النيابة العمومية بتعهيد الوحدة الأمنية بالأبحاث لجلب المتهمين. وحسب ما جاء على لسان هيئة الدفاع قضية قائمة على اجتماعات الموقوفين مع ديبلوماسيين مدنيين أجانب معتمدين لدى الدولة التونسية ينتمون إلى سفارات دول مثل الولايات المتحدة وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا أساسا. رأت السلطة الحالية أنها تدبير للتآمر على أمن الدولة الداخلي وتكوين وفاق إرهابي. ولازالت هذه القضية مفتوحة حيث تقوم السلطات التونسية بإضافة أسامي جديدة كل مرة من أجل التحقيق معها في هذا الملف. علاوة على إدراج عدد من السياسيين والشخصيات الحقوقية كمفتش عنهم على ذمة نفس القضية.

مثلت هذه الاعتقالات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان احتجزت السلطات ما لا يقل عن 15 شخصًا قيد التحقيق بتهمة التآمر المزعوم. والذي جاء على خلفية نشاطهم. إذ يمثل اعتقال نشطاء سياسيين الساسي من أجل نشاطهم السياسي انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان خاصة الحق في حرية التعبير وهو حق أساسي محمي صلب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة التاسعة عشر فقرة أولى والتي تنص على أنه لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة. ويشمل هذا الحق حرية مناقشة الشؤون العامة وتنظيم تجمعات واجتماعات سلمية، وانتقاد إجراءات الحكومة ومعارضتها، ونشر المقالات السياسية، وتنظيم حملات انتخابية والدعاية لأفكار سياسية. كما أن اتهام خيام التركي بالتآمر على أمن الدولة بسبب عقده لاجتماعات سياسية هو تجريم للحق في التجمع السلمي المكفول صلب

المادة 21 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي جاء بها ''يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به.''. كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 20 فقرة (1) أن لكلّ شخص حقّ في حرّية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية. علاوة على هذا إن اعتماد الدولة التونسية قانون الإرهاب كمطية للتشفي من المعارضين السياسيين يعد تعدى واضحًا على مبادئ دولة القانون والمساواة ولا يمثل إلا تراجعا من مفهوم سيادة القانون وتكريسًا لنظام قمعي عبر توظيف أجهزة بهدف تصفية الخصوم السياسيين. كما أن 3 من المعتقلين السياسيين تعرضوا لمضايقات داخل مكان احتجزاهم وهي سياسة تعد من قبيل التشفي من المعارضين السياسيين والتنكيل بهم داخل أماكن احتجازهم كما تعتبر ضربا من ضروب المعاملة السيئة وتتنافى مع المادة العاشرة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية حيث جاء في الفقرة الأولى ''يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني. كما نصت في الفقرة الثانية على أن يفصل الأشخاص المتهمون عن الأشخاص المدانين، إلا في ظروف استثنائية، ويكونون محل معاملة على حدة تتفق مع كونهم أشخاصا غير مدانين.

إيقاف الإعلامي وصاحب إذاعة موزاييك نورالدين بوطار في قضية التآمر:

مساء يوم 13 فيفري 2023 [1]قامت قوات الشرطة بإلقاء القبض على المدير العام لإذاعة "موزاييك ف م" ''نور الدين بوطار''. وذلك بعد اقتحام نزله وتفتيشه دون العثور على أي دليل يدينه أو يجعل منه محل شبهة حسب ما صرحت به محاميته الأستاذة دليلة بن مبارك لوسائل الإعلام. وقد جاء هذا الإيقاف في إطار جملة من الإيقافات العشوائية التي شملت عددا من السياسيين المعارضين للرئيس قيس سعيد. والذي تعلقت بهم تهم من قبيل المساس بالأمن العام بالبلاد وتأجيج الوضع فيها والتآمر على الدولة. وتواصل التحقيق مع نورالدين بوطار تواصل لغاية ست ساعات دون التصريح بما يتعلق حوله من تهم، في20 فيفري أصدر قاضي التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي بطاقة إيداع بالسجن في حق ضحية الانتهاك نورالدين بوطار مع اتهامه باستعمال الخط التحرري لإذاعة موزاييك للإساءة لأعلى هرم للسلطة ورموز الدولة وتأجيج الوضع في البلاد. ومنذ شهر فيفري تم إيداع نورالدين بوطار في السجن المدني بالمرناقية إلى حدود شهر ماي 2023، حيث تقدر المدة التي قضاها في السجن 3 أشهر كاملة، و

في 24 ماي 2023 قرّرت الدائرة الاستئنافية بالقطب القضائي المالي الإبقاء عليه في حالة سراح [2]بضمان مالي مع تحجير السفر عنه.

السياسيين المعتقلين فيما عرف بقضية '' التآمر على أمن الدولة ''':

شهدت تونس عدة اعتقالات لجملة من السياسيين والسياسيات على خلفية اتهامهم بالتآمر على أمن الدولة الداخلي حيث تم إيقاف عدد منهم في أخر أسبوع من شهر فيفري الماضي بالإضافة إلى إدراج البقية في قائمة المفتش عنهم من أجل التحقيق.

1 توثيق جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات لحالة انتهاك نوردين بوطار
https://intersection.uno/freedom-faces/2961-2/

2 شمس فم. بضمان مالي قدره مليار: إطلاق سراح نور الدين بوطار وتحجير السفر عليه. 24 ماي 2023. أخر ولوج: 30 ماي 2023
https://www.shemsfm.net/amp/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/414293/%D8%A8%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D9%87-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D9%86%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%88%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87

خيام التركي:

صباح يوم السبت 11 فيفري 2023[3] قامت قوات الشرطة التابعة للوحدة الوطنية الأولى للبحث في جرائم الإرهاب والجرائم المنظمة والماسّة بسلامة التراب الوطني بمداهمة وتفتيش منزل الناشط السياسي خيام التركي[4]، وذلك بعد صدور إذن قضائي في الغرض من قبل النيابة العمومية. حيث تم اتهام خيام التركي بعد شبهة التآمر على أمن الدولة ليتم إيقافه وذلك بسبب تواجده في اجتماعات مع عدد من السياسيين بمنزله الكائن في منطقة سيدي بوسعيد بتونس العاصمة. وقد تم استنطاق خيام التركي وسؤاله حول طبيعة نشاطه السياسي وعلاقته بجبهة الخلاص كما تم سؤاله عن تواصله مع عدد من رجال الأعمال التونسيين وطبيعة اجتماعاته مع سياسيين أجانب وذلك دون حضور محاميه، وبعد استنطاقه أصدر قاضي التحقيق بطاقة إيداع بالسجن في حقه وهو لا يزال مودعا بالسجن المدني بالمرناقية منذ شهر لتتجاوز مدة سجنه 3 أشهر دون أي محاكمة أو وقوع تطورات في ملف قضيته.

عبد الحميد الجلاصي:

مساء يوم السبت 11 فيفري 2023[5] قامت قوات الشرطة التابعة للوحدة الوطنية الأولى للبحث في جرائم الإرهاب والجرائم المنظمة والماسّة بسلامة التراب الوطني بمداهمة وتفتيش منزله والقبض عليه، بناء على إذن قضائي في الغرض من قبل النيابة العمومية وذلك بعد اتهامه بشبهة التآمر على أمن الدولة وتكوين وفاق إرهابي. تم عرض عبد الحميد الجلاصي على التحقيق وسؤاله حول مدى علمه بوقوع مخطط انقلاب وعلاقته به، من ثم سؤاله حول علاقته بخيام التركي وجهات أجنبية أخرى في حين أن عبد الحميد التزم الصمت ولم يجب على أي سؤال. ثم في 25 فيفري 2023 صدرت في حقه بطاقة إيداع بالسجن وهو الآن بسجن المرناقية لمدة فاقت 3 أشهر.

غازي الشواشي:

داهمت قوات الشرطة منزل السياسي التونسي غازي الشواشي في ساعات متأخرة من يوم 24 فيفري 2023[6]، حيث أقدم 20 نفرًا من رجال الشرطة على محاصرة منزله وتفتيشه وحجز دفاتر وأوراق وحاسوبه الشخصي. ثم أحيل يومها على التحقيق في عدة تهم أنسبت له، منها الاشتباه في الانتماء لتنظيم إرهابي والتآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي والتحريض على قلب نظام الحكم. أثناء التحقيق تم سؤال غازي الشواشي حول علاقته بخيام التركي ونيته في المشاركة في قلب نظام الحكم وسبب حضوره في عدد من الاجتماعات مع أشخاص حاملين لجنسيات أجنبية. وكان ذلك دون حضور محاميه. وفي 25 افريل تم تعيين جلسة كان من المقرر فيها الاستماع إلى غازي الشواشي من طرف قاضي التحقيق الذي لم يحضر إلى

3 موزاييك. فم هيئة الدفاع عن خيام التركي تحمل 'جهاز الحكم الحالي مسؤولية صحة منوبها. 11 فيفري 2023. أخر ولوج 01 أفريل2023 .https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1134806/%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%86-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%84-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D9%85%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%87%D8%A74

توثيق جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات لحالة السياسي خيام التركي
https://uno.intersection//:https/faces-freedom/%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a7%d9%84%d8%aa%-d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%ae%

5 شمس.فم.2023. إيقاف عبد الحميد الجلاصي.11 فيفري 2023 .01 أفريل2023 https://www.shemsfm.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/400107/%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%8A

6 موزييك.فم.2023. إيقاف غازي الشواشي ورضا بلحاج. 24 فيفري 2023. أخر ولوج: 01 أفريل2023 https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/1139069/%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%BA%D8%A7%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%8A-%D9%88%D8%B1%D8%B6%D8%A7-%D8%A8%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC

قاعة المحكمة، حيث تم تأجيل الجلسة إلى أجل غير مسمى[7] وبذلك يبقى عازي الشواشي سجينا منذ 25 فيفري إلى غاية أخر شهر ماي من سنة 2023 دون أن يتم محاكمته أو أن ينظر القضاء في ملفه ما يعد انتهاكا لحقه في المحاكمة العادلة من خلال المماطلة في الإجراءات وسجنه تعسفيا.

شيماء عيسى:

مساء يوم الأربعاء 22 فيفري 2023 قامت قوات شرطة تابعة للوحدة الوطنية للبحث في جرائم الإرهاب والجرائم الماسة من سلامة التراب الوطني من إلقاء القبض على الناشطة السياسية والقيادية بجبهة الخلاص شيماء عيسى، وذلك بعد محاصرة سيارتها واقتيادها إلى التحقيق. تطبيقا لإذن وكيل الجمهورية بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب. تم تفتيش منزل شيماء عيسى وحجز دفاتر خاصة بها مع حجز هاتفها وقد تم التحقيق معها لمدة 48 ساعة دون حضور محاميها.

أثناء التحقيق تم سؤال شيماء عن علاقتها بقياديي جبهة الخلاص وكل من السياسيين غازي الشواشي ووليد جلاد والإعلامي نورالدين بوطار وسؤالها إذا كانت ترددت على مقرات سفارات أجنبية وقد التزمت شيماء الصمت. وفي تاريخ 25 فيفري تم إصدار بطاقة إيداع بالسجن في حقها وهي تقضي أكثر من 100 يوما بالسجن المدني للنساء بمنوبة.

عصام الشابي:

تم إيقاف عصام الشابي في 22 فيفري 2023 من منزله الكائن بتونس العاصمة واقتياده للتحقيق من الفرقة الوطنية للبحث في الجرائم الإرهابية والجرائم الماسة بسلامة التراب الوطني، أثناء التحقيق تم سؤاله حول مدى علمه بوقوع مخطط لقلب نظام الحكم وعن علاقته بالسياسي خيام التركي وسبب تردده عن منزله. والتزم الشابي الصمت أثناء التحقيق نظرا لعدم حضور محاميه معه. وفي 25 فيفري أصدر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بطاقة إيداع بالسجن في حق عصام الشابي وهو يقضي اليوم أكثر من 100 يوما بالسجن المدني بالمرناقية.

رضا بالحاج:

تم إيقاف رضا بالحاج في ساعة متأخرة من ليلة الجمعة 24 فيفري 2023 بعد محاصرة منزله واقتياده من أجل التحقيق معه في قضية التآمر على أمن الدولة الداخلي وتكوين وفاق إرهابي. وبتاريخ 25 فيفري أصدر قاضي التحقيق بطاقة إيداع بالسجن في حقه وهو اليوم بالسجن المدني بالمرناقية لمدة تجاوزت الثلاثة أشهر رفقة بقية المعتقلين على ذمة القضية.

الأزهر العكرمي:

تم اعتقال المحامي والسياسي التونسي الازهر العكرمي في 13 فيفري 2023 وذلك بعد أن تمت مداهمة منزله من قبل فرقة أمنية مختصة، ليتم على إثره اقتياده من أجل التحقيق معه في جملة التهم المنسوبة إليه، حيث تم إيقاف الازهر العكرمي على خلفية التآمر على آمن الدولة الداخلي رفقة عدد من السياسيين الذي تم اعتقالهم في نفس الفترة، وبقي السياسي الازهر العكرمي محتفظا به إلى غاية 27 فيفري حيث أصدر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بطاقة إيداع بالسجن في حقه، ويقضي العكرمي الأن مدة تفوق الثلاثة أشهر داخل السجن المدني بالمرناقية في انتهاك تام لحقه في المحاكمة العادلة

7 جوهرة فم. العيّاشي الهمامي يكشف عن سبب عدم استماع القاضي لغازي الشواشي. 25 افريل 2023. أخر ولوج: 27 ماي 2023
https://www.jawharafm.net/ar/article/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%B4%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%8A-/92/237875

جوهر بن مبارك:

في 24 فيفري 2023 تم إيقاف السياسي جوهر بن مبارك من قبل الفرقة الوطنية للبحث في الجرائم الإرهابية والجرائم الماسة من سلامة التراب الوطني للتحقيق معه وذلك على ذمة القضية التحقيقية المتعلقة بشبهات تكوين وفاق بغاية التآمر على أمن الدولة الداخلي. وفي 25 فيفري قام قاضي التحقيق الأول بالمكتب 13 بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب أصدر منذ قليل بطاقة إيداع بالسجن في حقه وهو الآن يقضي أكثر من 100 يوما داخل السجن المدني بالمرناقية.

إيقاف القاضيان الطيب راشد وبشير العكرمي:

شملت حملة الإيقافات في شهر فيفري كل من القاضيين المعزولين بقرار رئاسي الطيب راشد وبشير العكرمي اللذان كانا مكلفان بملفات الاغتيالات السياسية فترة ما بعد الثورة، حيث تم إيقاف الرئيس الأول الأسبق لمحكمة التعقيب الطيب راشد في 12 فيفري 2023[8] على خلفية تهم تعلقت بإجبار شخص على الإدلاء بالشهادة زورا. وفي 20 فيفري 2023 أصدر قاضي التحقيق الأول بالمحكمة الابتدائية بتونس طاقة إيداع بالسجن في حقه وهو لا يزال معتقلا بالسجن المدني بالمرناقية. كما تم في نفس التاريخ إيقاف وكيل الجمهورية الأسبق بشير العكرمي[9] بعد مداهمة منزله واقتياده للتحقيق في تهم تتعلق بالتلاعب بوثائق قضائية وشبهات فساد وذلك استنادا إلى شكاية تقدم بها 2 من أعوان الشرطة. وقد ظل بشير العكرمي محتفظا به مدة 5 أيام ليتقرر إطلاق سراحه فيما بعد إلا أن النيابة العمومية قررت إيوائه داخل مصحة للأمراض العقلية وفي 24 فيفري تم اقتياد العكرمي من جديد من أجل التحقيق معه ويتقرر فيما بعد تمديد الاحتفاظ به في تاريخ 10 مارس 2023 أصدر قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب بطاقة إيداع بالسجن في حقه. وهو لا يزال معتقلا إلى الأن في حين اعتبرت هيئة الدفاع أن ما يتعرض له بشير العكرمي انتهاك لحقه في المحاكمة العادلة وأن سجنه هو قرار تعسفي مخالف للقانون.

الإيقافات التي طالت نشطاء على خلفية الرأي والتعبير:

إيقاف بسبب الكتابة على الجدران:

شهدت الفترة الممتدة من شهر فيفري إلى أواخر شهر مارس من سنة 2023 إيقاف 3 نشطاء على خلفية ممارستهم لحقهم في حرية التعبير حيث تم إطلاق سراحهم فيما بعد. وتعود الواقعة الأولى إلى 27 فيفري 2023، حيث تم إيقاف كل من النشطاء السياسيين، وسام الصغير، أسامة غلام، والناشطة بثينة الخليفي. وذلك على خلفية كتابتهم على عدد من الجدران لشعارات سياسية تندد بإيقاف الأمين العام للحزب الجمهوري " عصام الشابي ". حيث تم

8 موزييك فم. بطاقة إيداع بالسجن في حق الرئيس الأول الأسبق لمحكمة التعقيب الطيب راشد. 12 فيفري 2023. أخر ولوج: 02 أفريل2023
بطاقة إيداع بالسجن في حق الرئيس الأول الأسبق لمحكمة التعقيب الطيب راشد (mosaiquefm.net)

9 موقع قناة نسمة. هيئة الدفاع عن بشير العكرمي تكشف ملابسات إيقافه وتندد بالتنكيل الممنهج الذي يتعرض له. 10 مارس 2023. أخر ولوج 02 افريل 2023
https://www.nessma.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/actu/%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%83%D8%B1%D9%85%D9%8A-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D9%83%D9%84-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%87-%D9%88%D8%AA%D9%86%D8%AF%D8%AF-%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%83%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D8%B1-%D8%B6-%D9%84%D9%87/437110

إيقافهم ليلًا واقتيادهم إلى مركز الشرطة بحي النصر من أجل الاستنطاق. ليتقرر فيما بعد الاحتفاظ بهم لمدة 48 ساعة على ذمة التحقيق، مع توجيه تهمة الإضرار عمدا بملك الغير وإحداث الهرج والتشويش والاستعصاء على موظف عمومي أثناء أدائه لعمله طبقا للفصول 304،315،316،317 و116 من المجلة الجزائية[10]. وهي تهم كيدية يتم توظيفها بشكل ممنهج إزاء كل من ينتقد أو يعارض السلطة الحاكمة. ليتم في 1 مارس إطلاق سراحهم مع تعيين جلسة لهم في تاريخ 25 افريل[11] 2023. تقرر فيها التصريح بالحكم في وقت لاحق.

إيقاف راشد الغنوشي والحكم عليه بالسجن لمدة سنة:

يوم 18 افريل من سنة 2023 قامت قوات الشرطة باعتقال رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي[12] وعدد من القياديين بالحركة وبالقاسم حسن ومحمد الڤوماني ومحمد شنيبة واحمد المشرڤي، وذلك على خلفية مشاركتهم في اجتماع بمقر حركة النهضة بتونس العاصمة الذي بدوره تم إغلاقه ومحاصرته من قبل رجال الشرطة. حيث تم الاحتفاظ بهم بمقر وحدات الحرس الوطني بالعوينة والاستماع لأقوالهم في نفس الليلة، ليتم في 19 افريل 2023 إخلاء سبيل كل من محمد الڤوماني وبلڤاسم حسن ومحمد شنيبة. ومواصلة الاحتفاظ براشد الغنوشي. وفي 9 ماي 2023 أصدر قاضي التحقيق بطاقة إيداع بالسجن في حق راشد الغنوشي فيما عرف بقضية " انستالياغو "[13] ليم إيداعه بالسجن المدني بالمرناڤية وفي 15 ماي 2023 قضت الدائرة الجناحيّة بالمحكمة الابتدائية بتونس بسجن راشد الغنوشي مدة سنة في قضية سميت بقضية الطواغيت تعود أطوارها إلى سنة 2020 حيث قامت النقابات الأمنية برفع قضية ضد الغنوشي متهمين إياه بوصف الأمنيين بالطواغيت أثناء كلمة تأبين قام بها لأحد قيادات حركة النهضة.

إيقاف لعدد من المسؤولين السابقين في قضايا فساد إداري ومالي:

في الفترة الممتدة من 10 جانفي إلى غاية 31 ماي 2023 شهدت تونس حملة إيقافات طالت عددا من المسؤولين والسياسيين السابقين وذلك على خلفية قضايا متعددة حيث قامت جمعية تقاطع برصد 13 حالة إيقاف كان بينهم 7 قياديين في حركة النهضة وهم كل من نورالدين البحيري، الصادق شورو، الحبيب اللوز، محمد بن سالم، رياض بالطيب، سيد فرجاني، عبد الفتاح التاغوتي. ويأتي ذلك على خلفية قضايا تعلقت بدور الأشخاص الذي تم ذكرهم وصفتهم كسياسيين وكمسؤولين سابقين بالدولة. كما تم إيقاف مدير مكتب راشد الغنوشي فوزي كمون على ذمة قضية لم يتم الإفصاح عنها. وتأتي بقية الإيقافات في حق كل من وزير البيئة الأسبق رياض المؤخر والحطاب بن عثمان رئيس النقابة الوطنية لأعوان وإطارات العدلية. وعاطف العمراني موظف بوزارة الداخلية.[14]

10 مكالمة مع المحامي أنس الكدوسي بتاريخ 06 مارس 2023

11 مكالمة هاتفية مع المحامي انس الكدوسي بتاريخ 25 افريل 2023

12 شمس فم. هيئة الدفاع: إيقاف راشد الغنوشي استهداف سياسي لشخصه ولحركة النهضة. 23 ماي 2023. أخر ولوج 30 ماي 2023
https://www.shemsfm.net/amp/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/414107/%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86%D9%88%D8%B4%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A5%D9%8A%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%81%D9%87%D8%AF%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9%D8%B1%D9%83%D8%A9%D9%88%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%87%AE

13 شمس فم. شمس فم. هيئة الدفاع: إيقاف راشد الغنوشي استهداف سياسي لشخصه ولحركة النهضة.09 ماي 2023. أخر ولوج 30 ماي 2023
https://www.shemsfm.net/amp/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/412277/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%82-%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%BA%D9%88

14 قاعدة بيانات من إعداد جمعية تقاطع تتضمن الإيقافات التي تم رصدها
https://docs.google.com/spreadsheets/d/1LvMIIGL_DcnU_WQ-hM-UAn2phPpD7Cvo/edit#gid=1183484212

الحالة القانونية في 31 ماي 2023

25 إيداع بالسجن

10 ســـــــراح

01 غير معلوم

01 حكم بالسجن

توزيع الإيقافات السياسية حسب الجنس

35 ذكـــــور

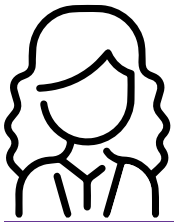

02 إنـــــاث

توزيع الإعتقالات حسب المدة الزمنية

فيفـــــري	مـــــارس	أفريـــــل	مـــــاي
25 اعتقـــــالات	06 اعتقـــــالات	06 اعتقـــــالات	00 اعتقـــــالات
01 إطلاق سراح	06 إطلاق سراح	03 إطلاق سراح	01 إطلاق سراح

خاتمة:

شملت الإيقافات في الفترة التي يغطيها التقرير جملة من السياسيين التونسيين ورجال الأعمال وقضاة ومسؤولين سابقين بالدولة إلى جانب مسؤولين أمنيين، ونشطاء، حيث قامت جمعية تقاطع برصد 25 حالة إيداع بالسجن وحالة وحيدة وضعيتها القانونية الحالية غير معلومة. و10حالات تم إطلاق سراحهم. بالإضافة إلى حكم وحيد بالسجن صدر في حق رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي.

كما تم تصنيف الاعتقالات حسب الجنس لتشمل عدد 2 من الإناث مقابل 35 ذكور. وتوزعت الاعتقالات حيث كانت النسبة الأكبر في شهر فيفري إذ رصدت جمعية تقاطع 25 حالة اعتقال في حين كانت بقية الإيقافات 6 في شهر مارس و6 حالات أخرى في شهر أفريل مقابل 0 حالة في شهر ماي.

وتأتي هذه الإيقافات في إطار استهداف لعدد من السياسيين المعارضين لمسار 25 جويلية والذي تم إيداع 8 أشخاص منهم بالسجن فيما سمي بقضية التآمر. حيث يقضي المتهمون فيها أكثر من 4 أشهر داخل السجن دون محاكمة في انتهاك واضح لحقهم في المحاكمة العادلة. علاوة على أن هذه الإيقافات التي شملت سياسيين ومسؤولين سابقين في الدولة أتت في سياق سياسي تهدف السلطة من ورائه إلى التشفي والقضاء على كل معارضيها، تحت غطاء المحاسبة وتطبيق القانون في حين أن أغلب المعتقلين في السجن يواجهون تهما تخص نشاطهم السياسي وحقهم في حرية التعبير. بالإضافة إلى اعتقال 3 نشطاء على خلفية مساندتهم للمعتقلين السياسيين عن طريق كتابات جدارية، ثم اعتقال رئيس حركة النهضة على خلفية تعبيره عن رأيه في الوضع السياسي الحالي والحكم عليه بسنة سجنا.

وكل هذا ليس إلا دليلا على توجه الدولة في قمع كل الأصوات المعارضة لمسار 25 جويلية 2021. علاوة على أن النسبة الأكبر من الاعتقالات طغت عليها الكثير من الضبابية وعدم الوضوح دون تقديم أي رواية رسمية من الدولة التونسية، إلى جانب المماطلة في إجراءات التقاضي وعدم توفر أدنى مقومات المحاكمة العادلة في هذه القضايا. إذ أن مثل هذه المحاكمات السياسية هي ممارسات تنتهجها الأنظمة القمعية لفرض سلطتها والانحراف بالقانون مثل وهي وسائل لطالما انتهجها نظام ما قبل الثورة في محطات عديدة للتشفي من كل معارضيه والزج بهم في السجن.